الأنباء
الاثنين 10 ابريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

طلبت من الحكومة ضمانات لتنفيذ القانون

«الداخلية والدفاع» تؤجل التصويت على قانون «التجنيس خلال 2017»

صلاح خورشيد وناصر الدوسري وعسكر العنزي وسعود الشويعر خلال اجتماع اللجنة

أجلت لجنة الداخلية والدفاع التصويت على اقتراحات بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال العام 2017 إلى اجتماعها المقبل.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح بمجلس الأمة أن وزارة الداخلية أبدت تحفظها على المقترح الذي ينص على ألا يقل عدد المجنسين عن أربعة آلاف بينما وافقت على المقترح الذي ينص على ألا يتجاوز العدد أربعة آلاف.

وقال إن اللجنة تبحث صيغة توافقية لإصدار قانون التجنيس بما ينهي هذا الملف، مشيرا إلى مطالبة الحكومة بضمانات لتطبيق القانون من خلال حل توافقي، **لاسيما ان آخر كشف تجنيس صدر قبل عشر سنوات.**

وأضاف العنزي نريد وعدا قاطعا من الحكومة بتطبيق القانون الذي يتعلق بأشخاص ضحوا بأرواحهم من اجل هذا البلد، مؤكدا أن اللجنة لا تسعى للمزايدة في هذا الملف كي لا يحصل تصادم يعطل تجنيس البدون.

وأشار إلى أن اللجنة تعمل من أجل مصلحتهم ولذلك أرجأت التصويت الى اجتماع يعقد اليوم لنظر اقتراحات عدة منها الاقتراح النيابي بألا يقل عدد المجنسين في 2017 عن الفين ولا يزيد على أربعة آلاف شخص.

تحديد مدة الطعن في «التمييز» بـ 40 يوما وبقرارات غرفة المشورة خلال 30 يوما

«التشريعية» تقرّ قانون العفو الشامل والحكومة ترفض بحجة عدم دستورية بعض المواد

خالد الشطي ود. عبدالكريم الكندري ومحمد الدلال والحميدي السبيعي ومبارك الحجرف أثناء اجتماع اللجنة التشريعية أمس

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالإجماع في اجتماعها أمس على اقتراح بقانون يحدد مدة الطعن بـ«التمييز» بـ 40 يوما، كما وافقت بالإجماع على مشروع بقانون للطعن في قرارات غرفة المشورة خلال 30 يوما.

وقال مقرر اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحافي في مجلس الأمة، إنه تمت مناقشة 3 اقتراحات بشأن قانون العفو الشامل وتمت الموافقة على مقترحين منهم يتضمنان تحديد مدة العفو من 2011 إلى سبتمبر 2016.

وأضاف أن المقترحين حددا الجرائم والعقوبات التي وقعت، وأنه تم دمجهما في قانون واحد ووافقت اللجنة عليهما بأغلبية الأعضاء 5 إلى 1 بعد أن تم استثناء الشكاوى المرفوعة من الأفراد والهيئات الخاصة والدعاوى المدنية.

وأشار السبيعي إلى أن الحكومة رفضت القانون بحجة أن بعض النصوص غير دستورية بحسب ادعائها، مشيرا إلى أن اللجنة ناقشت الاقتراحات المتعلقة بمكافحة الفساد وتعارض المصالح وسوف تستكمل في الاجتماعات المقبلة.

خورشيد لاستعجال إقرار تعديلات محفظة الطلبة الدارسين على نفقتهم

طالب النائب صلاح خورشيد بالاستعجال في إقرار تعديلات قانون محفظة الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة، داعيا أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية الى تأييد كل ما من شأنه ان يساعد هؤلاء الطلبة ويخفف الأعباء المالية عليهم.

وقال خورشيد في تصريح صحافي: إن المفارقات في الأداء الحكومي كثيرة، ومن المحزن ان تطول القطاع التعليمي، مشيرا الى ان التعليم يحظى بدعم هائل ومتواصل من قبل القيادة السياسية باعتباره أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة.

صلاح خورشيد

وأضاف: لكن في المقابل نرى الحكومة تنسى في لجان المجلس مشروعا بقانون مهما وهو تعديلات قانون محفظة الطلبة لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة.

ولفت الى انه تقدم برسالة الى رئيس مجلس الأمة لإدراجها في الجلسة المقبلة للمجلس، لحث اللجنة المالية البرلمانية على الإسراع في حسم تقريرها حول مشروع قانون تعديل المحفظة الاستثمارية لدعم الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة خلال دور الانعقاد الحالي، ليستفيد منه الطلبة في الموسم الدراسي المقبل 2018/2017.

وبين ان قانون محفظة الطلبة يمثل بنية تحتية بشرية استراتيجية، تلبي احتياجات ما تجهز له الحكومة من قانون إنشاء الجامعات الحكومية الذي يجري العمل به حاليا في اللجنة التعليمية، وله بعده الاستراتيجي لتطوير سياسات التعليم العالي في الدولة.

وأوضح ان هذا القانون يسمح لأجهزة الدولة المختصة بإنشاء اكثر من جامعة حكومية خلافا لجامعة الكويت، لمنع تكدس الطلبة الكويتيين في التعليم الخاص مستقبلا.

وقال إن انشاء جامعات حكومية اخرى سيخلق حاجة لموارد بشرية متخصصة في الجانبين الأكاديمي والإداري لتقود العملية التعليمية في تلك الجامعات، وبالتالي قانون محفظة الطلبة يكون مكملا لتلك التوجهات ويلبي احتياجاتها لأنه يشجع المواطنين على تحصيل شهادات الماجستير والدكتوراه من جامعات عالمية معتمدة.

وأفاد بأن التعداد السكاني للكويتيين يتزايد فلابد ان تستوعبهم جامعات حكومية وأخرى خاصة وثالثة مشتركة الملكية بين القطاعين لتتنافس في تزويد الشباب الوطني بالتحصيل العلمي المتقدم.

وأشار الى ان التعديلات الحكومية المهملة جوهرية وايجابية ولا مبرر للمماطلة في إقرارها، حيث ان قيمة المحفظة 50 مليون دينار قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء، وتسددها وزارة المالية ووزارة التعليم العالي مع اتاحة الفرصة للتبرعات والمساهمات الوقفية فيها، كما انها متضمنة عوامل محفزة للتفوق الطلابي عبر منح الفائقين ميزة التسديد الميسر جدا.

«المالية»: «الكويتية» طلبت مهلة أسبوعاً لتقديم رؤيتها حول تعديل قانون تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

وقالت مقررة اللجنة صفاء الهاشم: إن مسؤولي المؤسسة الذين صدر قرار تعيينهم قبل أسبوع حضروا الاجتماع غير مستعدين للرد على استفساراتنا بسبب أنهم لم يتواجدوا في الكويت في الفترة السابقة وطلبوا مهلة لمدة أسبوع لتقديم رؤيتهم.

مرزوق الخليفة وصالح عاشور وعبدالوهاب البابطين وصفاء الهاشم خلال اجتماع اللجنة المالية أمس

وأوضحت أن الاقتراحات المطروحة تتعلق بمشاركة إدارة المؤسسة أو بقائها ناقلا وطنيا، واصفة «الكويتية» بالجمرة كلما اقتربت من وزير ألقى بها على الآخر.

واستغربت الهاشم عدم وجود مؤشر واضح لقياس أداء الكويتية حتى يتم التعديل عليه، وغياب الاستراتيجية التي يتم من خلالها تغيير مجالس الإدارات. وتساءلت: هل الحكومة تريد الكويتية ناقلا وطنيا أزرق أم لا؟

وأضافت أن رأسمال الكويتية يفوق رأسمال كل من الشركات الخمس الكبرى العاملة في هذا المجال، والتي لا يتجاوز رأسمال أي شركة منها نصف مليار، أما رأسمال الكويتية فيفوق المليار وأسطولها لا يتجاوز الـ 30 طائرة.

بمدة أقصاها أسبوعان من تاريخ عرضها على مجلس الأمة

العدساني: تكليف الحكومة بإعداد تقرير شامل بإجراءات الحدّ من الهدر في المال العام

أحال النائب رياض العدساني رسالة الى رئيس مجلس الأمة حول إجراءات الحكومة للحد من هدر المال العام. وجاء في رسالة العدساني ما يلي:

ان سياسة الحكومة المعمول بها لا تتسم بالفاعلية بل التوسع بالصرف وهدر المال العام دون انجازات حقيقية مما يتطلب إعداد رؤية جدية وشاملة على أن تقوم وزارات الدولة والادارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة بأن تصرف وفقا للقوانين واللوائح والقرارات الصادرة من الجهات المختصة ولا يجوز تجاوز فيما خصص لها في بنود الميزانيات والاعتمادات المالية، والتنسيق مع الجهات الرقابية والعمل على تلافي الملاحظات والمخالفات الواردة في التقارير المعتمدة وأبرزها المتعلقة بالاستثمارات (الداخلية والخارجية) والمشاريع والأمور الادارية والمالية، والأمر الذي يوجب على مختلف الجهات الحكومية تمكين ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين ومراقبي شؤون التوظف من ممارسة اختصاصاتهم والتعاون معهم، وكذلك تنسيق الأعمال والربط وفك التداخل والتشابك بين الوزارات والجهات التابعة للحكومة بهدف القضاء على الازدواجية بالاختصاصات.

د. وليد الطبطبائي ود. عبدالكريم الكندري ورياض العدساني في أروقة مجلس الأمة أمس (صورة خاصة بـ «الأنباء»)

اجتماعات نيابية ومشاورات حول تقديم استجوابات متتالية لأعضاء في الحكومة

وفي ظل توجه الحكومة الى اصدار سندات بسبب انخفاض أسعار النفط وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لتمويل العجز من الاحتياطي العام في حين هناك جهات حكومية تحتفظ بأرباحها والمقدرة بـ 20 مليار دينار ولم يتم تحويل تلك الأرباح للاحتياطي العام.

وان مسار الحكومة لا يحقق تطلعات المواطنين ولا يتضمن حلا صحيحا لقضايا البلد الرئيسية وتعطل المشاريع الملحة وفي حال التأخر في التنفيذ فان تكلفة المشاريع سترتفع مما يؤدي الى عجز في المبالغ المرصودة عن تغطية التكاليف.

سياسة التعيين من غير ذوي الاختصاص بمختلف الجهات الحكومية وبالأخص في الهيئات التي استحدثت مؤخرا تعوق العمل وتخل بمبدأ العدل والمساواة، بالرغم من توافر كفاءات وطنية ذات اختصاص وخبرة قادرة على التنفيذ بأقصى درجة من المهنية والشفافية والكفاءة، مما يشير إلى أن بعض تلك التعيينات طاردة للكفاءات مخالفة للغرض من انشائها والاضرار بالمصلحة والأموال العامة. على الرغم من تكرار الملاحظات والمخالفات المذكورة في التقارير المعتمدة من الجهات الرقابية الا أن الحكومة مستمرة في نفس النهج، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الأوضاع ورفع مستوى المعيشة.

يرجى ادراج الرسالة بجدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء الموافق 11 ابريل 2017 مع تكليف الحكومة بإعداد تقرير شامل بالاجراءات التي تم اتخاذها والاجراءات المتخذة في هذه الرسالة بمدة أقصاها أسبوعان من تاريخ عرضها على مجلس الأمة. وأمس شهدت اروقة مجلس الأمة سلسلة اجتماعات نيابية ـ نيابية لبحث آلية تقديم استجوابات لأعضاء في الحكومة.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

عزيزي المقر...

تدعوك الهيئة لتقديم إقرار الذمة المالية الخاص بك في المواعيد القانونية المحددة كالتالي:

مواعيد تقديم إقرار الذمة المالية:

نوع الإقرار	موعد التقديم
الإقرار الأول	• خلال 6 أشهر لمن هو في الخدمة اعتباراً من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية بتاريخ 2016/11/13. • خلال 60 يوماً من تاريخ تولي المنصب او الصفة.
تحديث الإقرار	• خلال 60 يوماً من نهاية كل 3 سنوات ما بقي الخاضع في منصبه.
الإقرار النهائي	• خلال 90 يوماً من تاريخ تركه المنصب أو زوال الصفة.

وفي حال عدم الالتزام:

العقوبات:

الحالة	العقوبة
التأخير عن تقديم الإقرار الأول	غرامة لا تقل عن 500 د.ك ولا تزيد عن 3000 د.ك وإذا زاد التأخير لأكثر من 90 يوما بعد إنذاره جاز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.
التأخير عن تحديث الإقرار	غرامة لا تزيد عن 3000 د.ك وإذا زاد التأخير لأكثر من 90 يوما بعد إنذاره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن 3000 د.ك ولا تزيد عن 10000 د.ك أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.
التأخير عن تقديم الإقرار النهائي	غرامة لا تزيد على 5000 د.ك واذا زاد التأخير لأكثر من 90 يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 3000 د.ك ولا تزيد على 30000 د.ك أو بإحدى هاتين العقوبتين .
تقديم إقرار الذمة المالية ناقصا أو غير صحيح مع العلم بذلك	الحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 3000 د.ك ولا تزيد على 30000 د.ك أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.
عدم تقديم إقرار عن أحد أبنائه القصر أو الأشخاص الذي يكون وليا أو وصيا أو قيما عليهم رغم إنذاره	الحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 3000 د.ك ولا تزيد على 30000 د.ك أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

• وفي جميع الأحوال السابقة يحال الإقرار المخالف إلى لجنة الفحص المختصة للتحقق من عناصر ذمة المقر المالية.

118 Kancor_kw Kancor_kw www.kancor.gov.kw

شركة الخليج لصناعة الورق

إعلان تذكيري

يتشرف

مجلس إدارة شركة الخليج لصناعة الورق

تذكير السادة المساهمين

بموعد اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في الهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/04/18 ، وذلك للنظر في المواد المدرجة ضمن جدول الأعمال.

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة إدارة شركة الخليج لصناعة الورق الكائن بمنطقة ميناء عبدالله، مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم لاستلام جدول الأعمال.

للاستفسار : 23262072/داخلي 125 رئيس مجلس الإدارة

دعوة
إلى عقد جمعية عمومية غير عادية لشركة ماستر لاين للتجارة العامة والمقاولات/ سامر إبراهيم سعد الدين وشركاه (ذ.م.م)

تعلن وزارة التجارة والصناعة لشركاء شركة ماستر لاين للتجارة العامة والمقاولات/ سامر إبراهيم سعدالدين (ذ.م.م) بالدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية طبقاً لنص المادة (111) من قانون الشركات رقم 2016/1، وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين 2017/4/24 بمجمع الوزارات مقر وزارة التجارة والصناعة بلوك 2 الدور الأول غرفة رقم (2128).

ويرجى من جميع الشركاء الحضور بأشخاصهم وفي حال الحضور بالوكالة يتعين أن يكون التوكيل سارياً ومتضمناً الحضور بالجمعية المنوه عنها في هذا الإعلان على وجه الخصوص.